

توقيف إرهابي في المطار وتاجري سلاح في اللبوة

أعلنت المديرية العامة للأمن العام البيان، في بيان، أنّ الأمن العام في مطار بيروت الدولي أوقف أول من أمس (المدعو ع.ح-ج) لبناني الجنسية، المطلوب بعدة مذكرات توقيف تصل عقوبتها إلى الإعدام والتواري منذ العام 2001، وذلك أثناء محاولته مغادرة البلاد إلى فنزويلا عبر تركيا بجواز سفر مزور باسم شقيقه».

وذكرت المديرية أنّ ع-ح «مطلوب بالجرائم التالية: الانتماء إلى تنظيم «فتح الإسلام» الإرهابي، تأليف شبكة إرهابية بهدف تفجير السفارتين الإيطالية واليونانية، ومراكز أمنية تابعة لقوى الأمن الداخلي، وقيامه بتفجير مطاعم وسوبرماركت في مناطق لبنانية عدة، يجري التحقيق معه بإشراف النيابة العامة المختصة».

أمطار غزيرة في عكار والمزارعون يتخوفون من البرد



أمطار في عكار

شهدت بلدات عكار الجبلية، وتحديدأً قنبدق وأعالى جرد عكار، هطول أمطار كثيفة، وقد امتدت شوارع المنطقة بالماء.

كما هطلت أمطار مترافقة مع تساقط حبات برد وعواصف رعدية جرد الضنية، ما أدى إلى تدني درجات الحرارة وبرودة نسبية في الطقس.

وإذا كانت الأمطار شكلت فإل خير للمزارعين، كونها تساعدهم في ري مزرعاتهم، فإن تساقط حبات البرد بشكل مبكر في مثل هذه الأيام من السنة، هو أمر غير

سلطة العجز... (تتمة ص 1)

من المشاعر والشعارات والمطالب. التخطّط دام أياماً إلى أن انضمت إلى الضغوط مجاميع من كوادر أحزاب وتنظيمات باسماء ولافئات غير جزئية وبشعارات شعبية لافتة: «بدنا نحاسب»، «حلوا عنا»، «شباب ضدّ النظام» الخ.

سبقت وواكبت تحركات الجماهير مقالات ونداءات أطلقها قادة رأي ومتفقون مناضلون مجزيون صوبت حراك المتظاهرين ووجهت جهودهم وجهة إصلاحات سياسية مستحقة. ذلك أدى إلى فرز ملحوظ في الشارع؛ هيئات «المجتمع المدني»، في مقدّمة الائتلاف الأبرز «طلعت ريحتم» (ريحة أهل السلطة بطبيعة الحال) شدّدت على الطابع الاجتماعي لحراكها وحذّرت من تسببسيه بمطالبة من يرغب في دعمها من المسيبيين بأن يضمّوا إلى خشودها على شروطها وعدم إطلاق شعارات سياسية. المجموعات المنسيّة ذات البرامج المتكاملة سابت هيئات «المجتمع المدني» بالتركيز على شعارات إسقاط الحاكمين الفاسدين ومحاسبة المرتكبين منهم. غير أنّها أخذت، لاحقاً، منحى الاحتشاد في أمكنة بعيدة نسبياً عن أمكنة احتشاد «منافسيها».

لعلّ المخرج الأمن من هذا الإشكال يكون بالتفاهم الذاتي أو المشترك على برجة الحراك الشعبي في مرحلتين: الأولى تتركز على شعارات فضح الشبكة الحاكمة وهدم «منطقها» السياسي و«ثقافتها» التقليدية وعجزها المدوّي في حل مشاكل المجتمع والدولة، وصولاً إلى العمل على إزاحتها، بالاحسن أو بالبعين، عن مواقعها...

الثانية تتركز على الأهداف الإصلاحية المرجلة، ولا سيما الأساسية منها.

إنّ الوسيلة الأحدث اعتمادها في هذا السياق ترتقي إلى مستوى الغاية. تحقيق الإصلاحات الأساسية المرجلة لن يكون بالعرف: لا بإتلاف عسكري ولا بحرب أهلية كبير بل من خلال انتخابات ديمقراطية حرة. ولعلّ من المفيد التذكّر بأنّ نضال الحركة الوطنية اللبنانية كان أثمر، جزئياً، تضمين وثيقة الوفاق الوطني المعروفة بـ«اتفاق الطائف» للعام 1989 بعضاً من الإصلاحات السياسية التي طالما طمّنت وانضلت من أجلها، وأنّ حكومة الرئيس سليم الحص تمكّنت بدورها العام 1990 من إدخالها في صلب الدستور.

أهمّ هذا التوازن أهمية التركيز على تطبيق «قانون من أين لك هذا؟» وهو قانون موجود لا يحتاج إلى تشريع، وهو قابل للتغذي ولا يحتاج إلى قرار من السلطة التنفيذية، كل ما يحتاجه أن يتحرك القضاء، بنيايتها كلها، للتحقيق في أي أخبار قد يصل ويجد فيه القضاء حداً أدنى من الصداقية، بل للتحقيق في تقارير ديوان المحاسبة نفسه، الذي هو جهاز قضائي بمعنى من المعاني، ويستخرج من هذه التقارير كل المعلومات عن ارتكابات مخالفة للقانون وعن صفقات تمت على حساب المال العام، ومن مناحي

و لا سيما المادتين 22 و 95 منه؟

في الكيدية والانتقام السياسي أو الشخصي فيرفضها الرأي العام ويسارع أهل الفساد إلى الإحتواء بالبعصيات التي لا يتحرقون بها.

البرق يفتحوال متهم بالفساد إلى رمز عند أهل طائفته أو مذهبه.

واليوم، وبحدّ بعض الناس على هذه الانتفاضة عدم الوضوح في تحديد أهدافها، لا بل طرحها لأهداف يصعب تحقيقها، فيما يطالبها البعض الآخر برفع سقف مطالبها إلى درجة تبدو غير واقعية، فيضعون الناس أمام أمل كاذب ليصلوا إلى ياس غير مبرر.

أهمّ هذا التوازن أهمية التركيز على تطبيق «قانون من أين لك هذا؟» وهو قانون موجود لا يحتاج إلى تشريع، وهو قابل للتغذي ولا يحتاج إلى قرار من السلطة التنفيذية، كل ما يحتاجه أن يتحرك القضاء، بنيايتها كلها، للتحقيق في أي أخبار قد يصل ويجد فيه القضاء حداً أدنى من الصداقية، بل للتحقيق في تقارير ديوان المحاسبة نفسه، الذي هو جهاز قضائي بمعنى من المعاني، ويستخرج من هذه التقارير كل المعلومات عن ارتكابات مخالفة للقانون وعن صفقات تمت على حساب المال العام، ومن مناحي

معن بشور

البناء

هيئة أهلية حكومية مشتركة لمكافحة الفساد والتحقق من النزاهة والالتزام بالتامع بين المصالح الخاصة وممارسة السؤولية الرسمية في مؤسسات الدولة الدستورية والإدارية والإشراف على تطبيق قانون من أين لك هذا،

لكن أن يقول بعض المفكرين والكتاب والسياسيين الذين يحترمهم ونقدّر كثيراً مواقفهم وطريقة مقاربتهم للملفات والأزمات، أنّ «الثورة المجيدة كتّبت تاريخ لبنان الجديد» فتلك فاجعة فكرية وسياسية وطنية في آن واحد.

– ليس مهما أن نذكر الأسماء التي يطاولها هذا النقاش فبهم في أغلبهم أصدقاء وباتت مواقفهم معلنة عبر مقالاتهم وعلى شاشات المحطات والقنوات الفضائية، لهم باع في مواقف وطنية وتقدمية، خصوصاً في الموقف من المقاومة وسورية ومواجهة ما تتعرّضان له من حروب طالمة، وما قاله هؤلاء يستحق نقاشاً عمقاً ومفصلاً، فالوقوع في تقديس الغفوية مرض عضال في ممارسة السياسة يتسبب بالكوارث الوطنية، والنقاش يبدأ من أسئلة من نوع، هل يمكن أن نصدق أننا أمام مشروع بديل سياسي يملك رؤية موحدة لحلول وروزنامة لتطبيقها، بخطوطها العريضة على الأقل، التي يمكن أيّ منتدى سياسي أن يضعها، بينما نسمع القيمين على التحرك يطالون باستقالة حكومة يعلم المبتدئ في قراءة الدستور أنها لن تستبدل بسواها حتى لو استقالت وستبقى تتولى إدارة شؤون البلاد لأن لا وجود لرئيس جمهورية يجري المشاورات لتسمية رئيس حكومة يتولى تشكيل حكومة جديدة، وأن يقوم القيمين على التحرك في المقابل بالدعوة إلى انتخابات نيابية فوراً، من دون أن يكون أحد منهم قادراً على الإجابة عن سؤال وفقاً لأيّ قانون وتحت إشراف من؟ وأبسط البسطاء يعلم أنه في ظل التركيب السياسي الراهن للبلد فإنّ أفضل القوانين وهيئات الإشراف لا يكفيان لتغيير التمثيل النيابي الراهن بصورته الإجمالية ولو تمّ تجميله ببعض المكوّنات التغييرية التي لن تشبه بشيء ما حمله مجلس العام 1972 عندما قام أهل بيروت المسلمون بتمويل حملة انتخابات النائب نجاح واكيم وضمّان إيصاله إلى المجلس النيابي بأصواتهم، وعلى رغم ذلك تكفل النظام السياسي بإبقاء صوته وأصوات أخرى

بري يطلق مبادرة للحوار

في ظل الجمود السياسي الذي يلف المؤسسات الرئيسية في البلادوبعدفشل الائتالات والسماعي للحلحلة الأزمة الحكومية حتى الآن وغيرهما من الملفات العالقة، ووسط التصعيد الشعبي في الشارع، وكما كان متوقّعا أطلق رئيس المجلس النيابي نبيه بري مبادرة للحوار لـ«إنقاذ الوطن» وسرعان ما ألقى ردودها الإيجابية ومؤيدة من بعض القوى السياسية.

وخلال المهرجان الخطابي الذي أقامته حركة أمل في ذكرى تخييب الإمام موسى الصدر ورفيقيه في البنية، دعا الرئيس بري إلى الحوار في أوائل أيلول ويخصّص بالإضافة إلى رئيس الحكومة، قائد الكتل النيابية. وقال بري: «سأدعو في الأول من أيلول إلى حوار يقتصر هذه المرة بالإضافة إلى رئيس الحكومة، على قادة الكتل النيابية ولا يختلف كثيراً من حيث الشكل عن حوار عام 2006 ولكنه مختلف المضمون والجدول»، مؤكداً أنّ «الجدول سيكون حصراً البحث في رئاسة الجمهورية وعمل مجلسي النواب والوزراء ومافية قانوني الانتخابات واستعادة الجنسية ومشروع اللامركزية الأريارية ودعم الجيش والقوى الأمنية» وتطرق بري في كلمته إلى الشان السوري، وأشار إلى أنّ «سورية تدفع ثمن كل إرهاب العالم والمطلوب قبل كل شيء جعل هزيمة الإرهاب هي الأولوية الأولى، وعندئذ الإسراع لحل سياسي، أما مقارنةالنظامالسوريبالإرهابفإنهذاشحيح وخطير ويعني تقسيم سورية»، وحذر من أنّ «سورية الأسد تدفع الأثمان عبر مؤامرة مستمرة، لأنها تشكل أسئلة المعق لمحو المقاومة، وبالتالي المطلوب غرقةعمليات موحدةوتجفيف مصادر الإرهاب».

الحريي أول المؤيدين

وفي أول تعليق على مبادرة بري، أعلن الرئيس سعد الحريري في تصريح على مواقع التواصل الاجتماعي «أننا نلتقي مع الرئيس نبيه بري في الدعوة إلى حوار يناقش البنود التي أوردها في خطابه»، ولفق أنّ «لنا بالتاكيد مستخرج إيجابية لهذا الموضوع عندما تلقى الدعوة».

وأكد عضوكتلة المستقبل عامحوري لـ«البناء» أنّ «لا تباين للمستقبل ولا غيرمعارض فكرة وبدأ الحوار بين اللبنانيين»، مشيراً إلى أنّ تيار المستقبل سستعد لتلقف مبادرة بري لكن تحثاشرح المجتمع اللبناني.

يصدر عن المؤتمر، في هذه الظروف الاستثنائية التي تجيز اتخاذ قرارات استثنائية، نظام انتخابي على أساس التمثيل النسبي في دائرة وطنية واحدة، وتنبثق منه حكومة موقّعة لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة وفق أحكامه فيكون فرمتين أول برلمان شرعي في تاريخ الجمهورية. ومن الطبيعي أن يبادر البرلمان الجديد إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وأن يصار تالياً إلى تأليف حكومة وطنية جامعة تتولى تحقيق الإصلاحات المادتين 22 و 95 من الدستور.

ثمة فرصة نادرة أمام اللبنانيين الأحياء للخرج من الأزمة المزمنة بتحقيق نسوية تاريخية واحدة، وتنبثق والديمقراطية والمواطنة وحكم القانون والعدالة والتنمية والإبداع، فهل يبادرون؟

د. عصام نعمان

من أين لك... (تتمة ص 1)

الهدر التي تخفي خلفها صفقات...

في إربان هذا الملعل لا يستطيع أحد ن «زياد» على الانتفاضة أو «يناقص»، ولا أن يتهمها بأنها أداة بيد هذا الفريق أو ذاك، فالمطلب واضح وبسيط «طلبوا القانون»...

والمرتكبون ظاهرون لكل عين... فقصورهم تقضيمهم، وطريقة عيشهم تكشف تورطهم، سيراتهم الفخمة المتعددة تدل عليهم، ورسدتهم المكسدة في مصارف الداخل والخارج توفّق إرادتهم... والانتقال المفاجئ في أوضاعهم المادية من حال إلى حال خير مستمرسك على لا شرعية ممتلكاتهم.

مع تطبيق هذا القانون يسقط تلقائياً الكثير من أركان النظام التي يطالب بعض المتنفذين بإساقته ويطالب كلهم بإصلاحه، بل معه يسقط الكثير من أعمدة الفساد في الدولة...

تطبيق هذا القانون لا يحتاج إلى أكثر من قضاة شجعان، كما رأينا في البلاد المتحضرة، وإلى صحافة حرة، وإلى حركة شعبية تحمي القرارات العادلة.

معن بشور

الثورة المجيدة... (تتمة ص 1)

مشابهة كالنائب السابق زاهر الخطيب مجرد صرخات في البرية، وهل يملك القيمون أجوبة من نوع أيّ نظام اقتصادي يريدون للبنان؟ كي نسمّي ثورة سنستغفر وجه لبنان وتكتب تاريخه الجديد، وجل ما يملكونه ملاحظات ومآخذ وشكاوى محقة من سوء الواقع وفسادحيته، والتي لا تكفي لصناعة البديل، هذا ولم تتحدّث عن ماهية الموقف الذي تحمله الثورة من القضية الرئيسية التي يواجهها لبنان وهي قضية الاحتلال «الإسرائيلي» ومخاطر العدوان المستمرّ، وفي مقابلها المقاومة وسلاحها من جهة، ومن جهة مقابلة الحرب مع الإرهاب والتحديات التي يطرحها وتداخل هذه الحرب مع ما يجري في سورية، والموقف من مشاركة حزب الله فيها، وهل يمكن لصيغة حكم في لبنان ألا تمتلك جواباً على هذين السؤالين الكبيرين؟

– الأسئلة التي نريد سماع أجوبة أصدقائنا من الذين يقعون في تقديس الغفوية، من دون أن ندخل معهم في نقاش حول لمن وكيف يدير الحراك، هي من نوع، بماذا تختلف «ثورة لبنان المجيدة» وتوجرني مصر وتونس؟ حيث اهتراء النظام والفساد وفقدان الشعور بالكرامة الوطنية كانت من أسباب انفجار الغضب الشعبي، وحيث لم يحل ووقوف مفكرين ورتققيين جادين ووطنيين إلى جانب الحراك والسير في روزنامته من دون أن يشكل مدخلاً لأخذ البلدين نحو الفوضى؛ وبماذا يختلف الوضع عما شهدته سورية، حيث قال الرئيس بشار الأسد وهو يتحدث عن المؤامرة إنّ الأمر يشبه تغلغل الفيروسات في الجسد ولو كان الجسد أشدّ مناعة لما تمكنت منه الفيروسات، بما يعني بوضوح أنّ الفساد وعدم وجود بيئة تمثيل صحيح في المجالس النيابية وعدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بهموم واهتمامات الناس، والضغط على الحريات هي العوامل التي منحت لمن أراد استهداف سورية أن يستند إليها ويستثمر عليها، وأن يستطيع الجزم بأنّ كل الحراك في سورية مع بداياته كان مدتراً ولم يكن في الكثير منه تعبيراً عن هذا السخط وهذا الغضب، لكن من يستطيع أن يقول اليوم إنه لم يأخذ سورية إلى الخراب، وبماذا يختلف موقف الأصدقاء الذين نختلف معهم على هذا التقديس، عن

حراك الساحات... (تتمة ص 1)

«كل شيء يطرحه الرئيس بري يحمل في طياته

الخبر للبنان، تخفي إذا كان ما يحمله اليوم هو دعوة للحوار في هذه المرحلة المليئة بالأزمات والعلاقات المقطوعة بين الأقرقاء؟» مؤكداً أنّ المكتئب السياسي لحزب الكتائب سيندفع ويبحث هذه العبارة وسيفقر المشاركة فيها من عدمه.

واستبعد قزي أنّ تكون طاولته الحوار الجديدة بديلاً عن مجلس الوزراء، فهالسلطة التشريعية منفصلة عن السلطة التنفيذية، والحكومة تواصل عملها والمجلس النيابي يطلق المبادرات، وإذا توقف مجلس الوزراء عن الاعتقاد لاسبوع فلا يعني ذلك أنه توقف عن العمل».

وأكد قزي أنّ «مبادرة بري لا تتعارض مع عمل مجلس الوزراء ولا نية لبري بذلك أصلاً والدليل أنه ضمن جدول أعمال مبادرته تفعيل الحكومة ومجلس النواب وأكد على ضرورة المحافظة على العمل وعدم تعطيلها».

وأيد قزي حق التظاهر لجميع المواطنين بشرط أن لا يعطل التحرك عمل الدولة، محدثاً عن أحداثات جارية بين الأطراف المعنية للحلحلة على الصعيد الحكومي. وركز قزي بأن رئيس حزب الكتائب سامي الجميل هو أول من طرح فكرة الحوار بين اللبنانيين في خطابه الأخير.

مبادرة بري تسهل الدور

وأوضحت مصادر التيار الوطني الحر لـ«البناء» أنّ التيار داعم للحوار ولهذه المبادرة، لأنه يريد الحلول للمشاكل التي تؤدي بالبالد إلى التمرقق والإنقسام. وأكدت المصداق: «التيار سينتلقف هذه الدعوة، لكن بريد معرفة مكان ومضمون الحوار وإذا كان قانونياً للانتخابات واستعادة الجنسية موجدتين فعليا في جدول الأعمال ما يسهل بالتالي فتح دورة استثنائية لمجلس النواب».

وشددت المصادر من جهة أخرى على أنّ «التيار مستمر في التظاهر الجمعةالمقبل في ساحة الشهداء وأن التحضير مستمر على المستوى اللوجستي في كل الأضفة وبمشارطة كافة الكوادر».

وبماضت ووصحي للنيابات. العلاقة بين عون والنائب وليد جنبلاط أفضل بكثير من السابق وزيارة الوزير أبو فاعور إلى الرابية إيجابية وأكدت استمرار التواصل والتشاور للوصول إلى حلول للآزمة الحكومية، وكان هناك اتفاق على أن لبنان بلد التنفاهات ولا يحتمل استبعاد أي مكون، ولفقت المصداق إلى أنّ القواعد العويّة والاشتراكية على تنسيق وتلاق دائم في أمكنة متعددة».

وأعلنت المصادر أنّ وزراء التيار وحزب الله والعرد والطاشناق مستمرين بمقايضة جلسات مجلس الوزراء حتى معرفة ما هو جدول أعمال الجلسة.

بين 26 تموز و 30 آب... (تتمة ص1)

ولأنّ المطالب المرغوة محقّة، فإنّ المطلوب إيجاد حلول لأزمات النيابات وانقطاع المياد والكهرباء، وسلسلة الرتب والرواتب والبطالة والضائقة الاقتصادية وغيرها من المطالب الكثيرة، وهذه مسؤولية الحكومة اللبنانية، وعليها تتحمل هذه المسؤولية.

ولأنّ مواجهة الإرهاب والاحتلال مسؤولية وطنية كبرى، وجب على الجميع العمل من أجل تحسين لبنان بوحدة اللبنانيين، وبال حفاظ على مؤسسات الدولة، والدفع باتجاه إطلاق تشريعات وطنية ترمي إلى بناء دولة مدنيّة ديمقراطية عادلة وقوية، أساسها المواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية، وهذه مسؤولية القوى السياسية والحزبية والشعبية.

مهوم الناس ومعاتناتهم ومطالبهم وقضاياهم وتحسين لبنان ووجدته وعناصر قوته ومعنته، هو ما أكد عليه رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حرادان، في مهرجان ضبية (26 تموز 2015) بذكرى استشهاد مؤسس الحزب أنطون سعاده، إذ أعلن أنّ «لبنان يتخبط في أزمة وطنية جديدة، تضاف إلى أزماته المتلاحقة منذ الاستقلال، فلا رئيس جمهوريته، ولا حكومة تنتج، ولا مجلس نيابي يجتمع ويشرّع، والانقسام السياسي على أشده، والبعصيات المذهبية في أوجها، والاقتصاد متعثر، والناس متروكة لأقدارها، في غاية اليأس والشفقة، ولو لاثنية الجيش والشعب والمقاومة لكان لبنان قد اقتاد المناعة»، مستنبيح «إسرائيل» متى نشاء، ويستبيحه الإرهاب فيجعبث بأمته واستقراره أتي ومتى شاء».

وأكد رئيس الحزب أنّ الأزمة هي أزمة النظام السياسي الطائفي، الذي ثبت منذ الاستقلال عجزه عن بناء دولة، وإنه إقاعة عدالة وعن

السنة السابعة / الاثنين / 31 آب 2015 / العدد 1871

Seventh Issue No. 1871 / Monday / 31 August 2015 /

مواقف شخصيات سورية معارضة مثل برهان غليون وجورج صبرا وحسن عبد العظيم وسواهم، إذا ناقشنا جوهر المواقف والتبريرات بعيداً عن التحليل البوليسي للارتباطات والعلاقات، فالكاتب عزمي بشارة لا يمكن مناقشته بموقفه مما يجري في سورية إلا وفقاً للنص الذي يكتبه ويقوله وليس وفقاً لتقنيحات من نوع دور المال القطري، وهو مال ليس بعيداً على كل حال عن مؤسسات إعلامية لعبت وتلعب دوراً محورياً في هذا الحراك، ومقولة عزمي بشارة هي «ليس مهما موقف سورية من المقاومة أمام السعي إلى دولة الحرية والديمقراطية والشفافية»، وهذا منطق تشمّ رائحته مما يجري في الساحات وما يدور فيها وحوالها؟

– في حلقة الغد ما هو السيناريو الذي يمكن لحراك الساحات أن يأخذ لبنان إليه، طالما لا انتخابات ولا تغيير حكومياً سوى تسريع مسار رئاسي من خارج الهيكل السياسي، وهو على الأرجح الشخصية العسكرية الأبرز قائد الجيش الذي يجوز كل احترام اللبنانيين وتقديرهم، ولكنه ليس مطروحا كهدف للحراك، علما أنه قد يكون النتيجة الأقرب مدى، وما هو موقف المفكرين في اليسار والخط القومي والوطني من هذه الفرضية التي تبدو مسارا شبه حتمي للحراك إذا سارت الأمور نحو روزنامات التصعيد بالأسقف العالية والمداينة والتقلل للحراك، وما هو الموقف من بنية الخط السياسي لقادة الحراك ونظرية «لكنك يعني لكنك» ومشروع سيطرة المقاومة وقائدها الذي بات ملموساً وظاهراً، وهل يجوز مع كل ذلك ممارسة التسابق على المملأة والمداينة والتقلل للحراك، أم يقتضي الواجب على المفكرين وضع النقاط على الحروف لجهة حصر الحراك بصيغ مطلبية تعبّر بصدق عن أسباب الناس الغاضبة للنزول إلى الشارع وعدم منحها التفويض لأحد كي يأخذها إلى خيار رئاسي معين كصحيحة، والتصدي لمحاولات خداع الناس بترك الحراك بصيغ في متاهات اللعبة السياسية بدلاً من الضغط لتوظيفه لإنتاج حلول واقعية للأزمات يمكن البناء عليها.

ناصر قنديل

الحاجز الشالكه الثاني، كما أعلنت عن رمي مقرعات نارية باتجاه عناصرها، ثم تمكن عناصر شرطة مكافحة الشغب، من إخلاء الساحة من المشاغبين وأوقفت 10 أشخاص كما أصيب عنصران لقوى الأمن بجروح طفيفة.

إمهال الحكومة 72 ساعة

وأهملت حملة «طلعت ريحتم»، الحكومة 72 ساعة وهددت بالتصعيد يوم الثلاثاء المقبل في حال عدم توجه الحكومة إلى التجاوب مع مطالب المتظاهرين.

شعارات الحراك ليست واقعية

وقالت مصادر وازنية لـ«البناء» إن شعارات الحراك الشعبي ليست واقعية بل هي شعارات ثورية ومعظم المتظاهرين نزّلوا إلى الشارع للمطالبة بالقضايا الحياتية وهذه استجابات معها الحكومة بكل تأكيد، فيما يحاول الآخرون طرح قضايا سياسية لا يحتملها الوضع الداخلي، فالحكومة ليست المرجع الصالح لانتخاب رئيس جمهورية ولا تستطيع تأمين مطر أو مطامر لجميع نفايات لبنان إذا لم تؤيد ذلك كل القوى السياسية».

ولفتت المصداق إلى أنّ الحكومة منذ تشكيلها لم تستعد لحل كل أزمات البلد، بل هي جاءت لتعمر مرحلة انتقالية في ظل الفراغ الرئاسي وانتخاب رئيس جديد للجمهورية لكن انتهت صلاحيتها ولا تستطيع حل المشاكل بالتعاون جميع القوى السياسية.

مطالب المتظاهرين

تحتاج إلى نقاش

وأكدت مصادر المستقبل لـ«البناء» أنّ الحراك الشعبي حق لكل اللبنانيين ولا يجوز التشكيك به، لكنه يفترق إلى عناوين موحدة على رغم العناوين الأريمية التي طرح في نهاية التظاهرة الأخيرة، وتيار الداخلية والمستقبل لا يختلف معهم بل يحتاج الأمر إلى نقاش التفاصيل، لا سيما موضوع الانتقال إلى الدولة المدنية الذي يمكن أن يشكل حلا لإزمات لبنان وكما يحتاج إلى قوانين في مجلس النواب وإلى تنفيذ اتفاق الطائف، كما أنّ انتخاب رئيس للجمهورية هو بوابة لكل الحلول، لكن هذه المواضيع لا يمكن حلاها بـ72 ساعة.

وأشارت المصادر إلى أن الحراك لم يطرح اقتسالة الحكومة، لأنّ هذا المطلب غير واقعي، لأنه إذا قررت الحكومة الاستقالة، لمن تقدم استقالتها؟ وحتى لو استقلت في مستحول إلى حكومة تصرف أعمال ويحتاج الأمر انتخاب رئيس جمهورية جديد لتشكيل حكومة جديدة.

وقال أيضاً: إنّ إنقاذ مشروع الدولة مهمة وطنية لا تتقدّم عليها مهمة أخرى، وهذه مسؤولية القوى السياسية، فالدولة المركزية القوية والعدالة وحدها ضمانات وحدة لبنان وضمانة قوته، وكل البدائل الأخرى من بيدرالية أو ما شابه هي صيغ مدمرة لمشروع الدولة الواحدة واللبنانيين جميعاً.

وشدد على أنّ المدخل الإزامي لاستنقاذ مشروع الدولة يكون بقانون جديد للانتخابات النيابية، قانون يسهم في وحدة اللبنانيين ولا يعقق انقساماتهم، قانون يحقق فعلاً صيحه التمثيل وعدالته، وهذا قانون يقوم على اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة من النسبية.

وفي ذكرى تخييب مؤسس حركة أمل الإمام موسى الصدر ورفيقه، أمس، أي بعد شهر ونيف على دعوة رئيس الحزب النائب أسعد حرادان، أطلق رئيس مجلس النواب رئيس حركة أمل الأستاذ نبيه بري، مبادرة وطنية للحوار، رسما خارطة طريق لتحسين لبنان، مؤكداً أنّ الحل يكّام الدولة المدنية والقانون في مواجهة الأخطار، وتحمل للمسؤولية الكاملة الدائرة الواحدة والنسبية.

في المواقف التي أعلنها رئيس الحزب في مهرجان 26 تموز وبعونه الرئيس بري إلى إطلاق مبادرة، وفي المواقف التي أطلقها دولة الرئيس بري في مهرجان 30 آب، وإطلاقه دعوة إلى الحوار، تكامل في المواقف يجب أن ينسحب على كل الأطراف، وحرص أكيد على تحسين لبنان في مواجهة الأخطار، وتحمل للمسؤولية الكاملة تجاه الناس وقضاياهم المحقّة.

معن حميّة